



تلقت أمريكا هذا الأسبوع طلبيين متناقضين بشأن سوريا، أحدهما روسي والآخر تركي، المطلب الروسي جاء على لسان وزير الخارجية الروسي لاپروف إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، يطلب فيه إغلاق الحدود التركية السورية، جاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية الروسي مع نظيره الأمريكي "جون كيري" صباح يوم 2016/4/2، مدعياً فيه أن مسلحين يتسللون إلى الأراضي السورية عبر الأراضي التركية، وقد نشر الخبر بيان الخارجية الروسية على موقعها الإلكتروني، وقال: "إن لافروف بين لوزير الخارجية الأمريكي، أن المعلومات المتوفرة لدى بلاده تفيد بأن مسلحين يستعملون الحدود التركية السورية في التسلل إلى داخل الأراضي السورية، وعليه فإن روسيا تطالب لجنة الأمن التابعة لمجلس الأمن الدولي "بالتدخل لإغلاق الحدود التركية السورية، للحد من تدفق المقاتلين إلى الأراضي السورية"، على حد تعبيره.

وهذا الادعاء الباطل يكرره الروس لأنهم يريدون أن يحدوا من تنقل أبناء الشعب السوري من أراضي الجوار بما فيها تركيا، والهدف منع فصائل المعارضة السورية أن تكون على تواصل مع شعبيها بالداخل، فروسيا تعلم أن تركيا تمنع دخول أي شخص يشتبه بانتسابه إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، بل تقوم باعتقاله إن كان تركياً، وترحيله إلى بلاده أو بحسب طلبه إن كان غير تركي، كما حصل مع مصطفى بکراوي أخيراً، الذي سلمته السلطات التركية إلى هولندا بناء على طلبه، وبعدها قام بتغييرات بروكسل، فالتفصير اتجاه هؤلاء الإرهابيين هو من الحكومات الأوروبية نفسها بما فيها روسيا، وتهريب روسيا آلاف المقاتلين الشيشان إلى سوريا غني عن التدليل.

وأما المطلب الثاني الذي تلقته أمريكا هذا الأسبوع فهو الطلب التركي، حيث أكد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أنه تباحث مع نظيره الأمريكي "باراك أوباما" حول مسألة إنشاء مناطق آمنة ومناطق حظر للطيران داخل الأراضي السورية،

وذلك خلال لقائه بالأخير في العاصمة واشنطن التي يزورها للمشاركة في قمة الأمن النووي، أي إن الطلب التركي جاء على مستوى رؤساء الدول.

وحتى لا يبقى الطلب التركي مثيراً للمخاوف فقد أوضح أردوغان خلال لقائه بالصحفيين، أنه عرض على أوباما فكرة إقامة هذه المناطق داخل سوريا من أجل إسكان السوريين النازحين من المناطق التي تشهد اشتباكات فيها، وأنّ هذا الأمر من شأنه تخفيف أزمة اللاجئين، أي إن الهدف التركي إنساني فقط، وقد لا يكون جزءاً من التأثير السياسي أو العسكري على جريات الصراع في سوريا، فتركيا الآن وهي تستقبل نحو ثلاثة ملايين لاجئ على مدى خمس سنوات أصبح الأمر ليس سهلاً عليها، ولا بد أن يتحرك العالم لمساعدة تركيا لتفعيل أعباء اللاجئين، ليس في تقديم الدعم المالي فقط، وإن لم تنفذ أوروبا إلا بيسير منه، وإنما بإيجاد حل لمشاكل اللاجئين داخل الأراضي السورية، بإيجاد مساكن لهم على الشريط الحدودي السوري التركي، وذلك بإقامة مدينة سكنية كبيرة، يمكنها إيواء مئات الآلاف ومتلاينهم من اللاجئين التائبين داخل سوريا وخارجها، وبالأخص اللاجئين الرافضين المköوث في تركيا ويرغبون بالهجرة إلى أوروبا.

ولكن ضمن المشاريع الأمريكية الخاصة، فلا يتوقع أن تستجيب أمريكا للمطلب الروسي بإغلاق الحدود التركية السورية عن طريق مجلس الأمن، ولا أن تستجيب المطلب التركي بإقامة منطقة آمنة بالمعنى السياسي والعسكري، لأن أمريكا وهي تدرك أحقيّة المطالب التركية بضرورة إقامة منطقة سكنية كبيرة للاجئين السوريين داخل بلادهم، إلا أنها تدرك أن المطلب التركي له صلة بالمشاريع الأمريكية مع حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي تدعمه أمريكا وترفض اعتباره منظمة إرهابية، أي إن الموضوع له صلة بالرؤية الأمريكية لتقسيم سوريا وإقامة كيان كردي شمالي سوريا، فأمريكا وهي تعلن رفضها لدعم مشروع كردي انفصالي شمالي سوريا إلا أنها لا تقطع صلتها بحزب الاتحاد الديمقراطي وميليشياته المسلحة وحدات حماية الشعب، وتدعيمهم بالأسلحة بحجة محاربة داعش، وضحاياها كانوا كثيراً غالباً من غير داعش.

لقد أوضح أردوغان أنه لمس تغييراً في المواقف الأمريكية تجاه منظمة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (الذراع السوري لمنظمة بي كا كا الإرهابية)، لافتاً إلى أن المسؤولين الأمريكيين، أكدوا عدم السماح بتشكيل كيان مستقل لهؤلاء في الشمال السوري، وأشار أردوغان خلال حديثه عن هذا الموضوع، أن بلاده قدّمت للولايات المتحدة الأمريكية لائحة تضم أسماء ألف و600 مقاتل من السوريين العرب والتركمان، مجهزين لقتال تنظيم داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى في المناطق الشمالية، وإنهم يعتزمون تقديم لائحة جديدة تضم أسماء 600 آخرين، وقال الرئيس أردوغان في هذا الصدد: "لم يعد للولايات المتحدة الأمريكية حجّة لدعم هذه المنظمة، فالمعارضة المعتدلة مستعدة لقتال تنظيم داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى في الشمال السوري، وإننا قدمنا لهم أسماء هؤلاء المقاتلين".

إن أمريكا أمام مطلبين متناقضين، ليس فقط من جهة الجهات الطالبة، وإنما من جهة أثره على الوضع السوري، بإغلاق الحدود السورية التركية قد يكون مفيداً لتركيا، ويخفف من أعباء اللجوء إليها، ولكنه يزيد من معاناة الشعب السوري أكثر، وهذه مسألة لا تفكّر فيها السياسة الروسية، فقد كانت مآسي الشعب السوري آخر ما تفكّر بها القيادة الروسية، في حين ينظر المطلب التركي إلى أهمية مساعدة الشعب السوري أولاً وأخيراً، بإقامة منطقة سكنية آمنة للشعب السوري على حدوده التركية أو الأردنية أو اللبنانيّة أو العراقيّة، سوف يساعد الشعب السوري كثيراً، لأنه سيبقى داخل حدود دولته أولاً، ويستطيع العودة إلى بيته ومزرعته كلما تيسر له ذلك، وعند الخطر يذهب إلى المدينة السكنية الآمنة، وهذه المدن السكنية الآمنة ستكون ورقة ضغط على كل أطراف الصراع في سوريا، وليس بشار الأسد وحده، ولذلك فإن المطلب الروسي يزيد الأزمة والمطلب التركي يخفف منها، لذا فإن السياسة التركية تأمل أن تعود القيادة الروسية إلى رشدتها وتعديل عن القرارات

المجففة التي اتخذتها عقب حادثة إسقاط المقاتلة الروسية التي انتهكت الأجواء التركية في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي، سواء على صعيد العلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا، أو بخصوص السعي لمساعدة الشعب السوري، وليس نظام حكم شرد الشعب السوري وقسمه سكانياً قبل أن يقسمه جغرافياً.

[الخليج أونلاين](#)

المصادر: